A

March 2013

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

الاجتماع المشترك

الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة البرنامج

والدورة السابعة والأربعون بعد المائة للجنة المالية

روما، 20 مارس/آذار 2013

استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص

بيان المحتويات

	الصفحات
الموجز التنفيذي	3
مقدمة	6
أولاً– التبرير المنطقي، والفوائد المتبادلة، والأهداف	8
ألف– التبرير المنطقي	8
باء– الفوائد المتبادلة من التعاون	9
جيم– الأهداف	9
ثانياً– تعريفات القطاع الخاص والشراكات	10
ثالثاً– فئات مساهمات القطاع الخاص	11
رابعاً– مجالات التشارك مع كيانات القطاع الخاص	11
خامساً– أنواع التعاون	13
سادساً– إدارة المخاطر في الفاو	14

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

سابعا– تنفيذ الاستراتيجية 18
الملحق 1: المبادئ العامة في الاستراتيجية الخاصة بالشراكات على نطاق منظمة الفاو
والمبادئ الأساسية لشراكة منظمة الفاو مع القطاع الخاص 19

يمكن توجيه أيّ استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Marcela Villarreal

مديرة

مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة

الهاتف: 52346 570 06 39+

الموجز التنفيذي

1- أُعدَّت الاستراتيجية المُنقّحة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص رداً على التعليقات الواردة من لجنتي البرنامج والمالية[1]، وهي تتّسق مع الجهود الجارية لتحقيق اللامركزية، واستعراض الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والاستراتيجية المطبَّقة على نطاق المنظمة والخاصة بالشراكات في سياق رؤية المدير العام بالنسبة إلى التغيّر التحوّلي في المنظمة.

2- وقد استفادت الاستراتيجية المنقَّحة من مشاورات داخلية مكثّفة مع الأعضاء والمسؤولين في الإدارة العليا، إضافة إلى ممثلين عن شركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات خاصة، والأجهزة التي تمثل الصناعات.

3- وتعترف منظمة الفاو بأن القطاع الخاص طرف رئيسي في مكافحة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر في الريف، كما تقرّ بما يوفّره التنسيق والتعاون على نحو أفضل بين القطاعين العام والخاص من إمكانيةٍ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وبالتالي، تعتمد المنظمة نهجاً منفتحاً وناشطاً في تعظيم منافع التعاون الأوثق. وفي هذا الصدد، سوف تنظر الفاو في مجموعة واسعة من كيانات القطاع الخاص بدءاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومروراً بالتعاونيات ومنظمات المنتجين والشركات الوطنية، وصولاً إلى الشركات متعددة الجنسيات[2].

4- وقد وُضعت هذه الاستراتيجية بناءً على المبدأ القائل بأنه: (1) نظراً إلى الطبيعة الجوهرية لأعضائها وحوكمتها، فالمحاورون الرئيسيون لمنظمة الفاو هم الأعضاء؛ (2) النصوص الأساسية، والقواعد، والإجراءات أو تشكيلة الأجهزة الرئاسية لمنظمة الفاو لن تتأثر بهذه الاستراتيجية.

5- ويجب أن تكون أنشطة الشراكة متسقة مع مهمة منظمة الفاو، وأن تعزز فعالية برنامج عملها. ولا تقيم منظمة الفاو شراكة مع منظمات أو مؤسسات لا تتماشى منتجاتها، أو برامجها، أو أساليب عملها مع ولاية منظمة الفاو؛ كما لا تقيم شراكةً قد تقوّض موثوقية منظمة الفاو لدى الدول الأعضاء كمشرفة على الصناديق والأموال العامة.[3]

6- وأطر البرامج القطرية، التي تحددها الحكومات لعمل منظمة الفاو على الصعيد القطري، توفّر الشروط والأولويات التي يمكن للمنظمة أن تنفذ بموجبها هذه الاستراتيجية على الصعيد الوطني.

7- ولا تشمل هذه الاستراتيجية الشراكات مع الأوساط الأكاديمية، أو مؤسسات البحوث أو المؤسسات الخيرية، سيما أنه سيتم تناولها في وثائق أخرى لمنظمة الفاو.

---

[1] الوثيقة CL 143/9، الفقرات 13-15.

[2] الأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث والتعاونيات غير مشمولة في هذه الاستراتيجية. ونظراً إلى طبيعتها الخاصة وصلة عملها بولاية منظمة الفاو، سوف يتم النظر فيها في وثيقة منفصلة.

[3] أُنظر الملحق 1، المبادئ الأساسية لشراكة منظمة الفاو مع القطاع الخاص، 7(ب) التطابق مع مهمة منظمة الفاو، وولايتها، وأهدافها، وبرنامج عملها.

8- وأمّا التعاونيات ومنظمات صغار المزارعين، ونظراً إلى طبيعتها الخاصة وصلتها بولاية منظمة الفاو، فسوف تجري دراستها على حدة. مبدئياً، وبما أنها تسعى إلى تحقيق الربح، فسوف تندرج في إطار استراتيجية القطاع الخاص، إلاّ إذا أعلنت هذه المنظمات خلاف ذلك وامتثلت لمعايير منظمات المجتمع المدني. وسوف يجري تناول كل من هذه الحالات على حدة.

9- وتحدد الاستراتيجية المجالات الرئيسية التالية للعمل بالشراكة مع القطاع الخاص: وضع وتنفيذ برامج تقنية؛ الحوار بشأن السياسات؛ وضع المقاييس والمعايير؛ الدعوة والاتصالات؛ وإدارة المعارف ونشرها؛ وحشد الموارد.

10- ومع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الحكومية الدولية لمنظمة الفاو، ودورها الجوهري في عملية وضع المعايير ضمن مجموعة واسعة من المسؤوليات، تتّبع المنظمة سياسة تضمن منح القطاع الخاص فرصة لإسماع صوته كطرف مراقب، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطبيق هذه المعايير، مع توفير الحماية الملائمة وضمان الاستقلالية التامة في عمليات اتخاذ القرارات في منظمة الفاو.

11- ولضمان ألاّ تعرّض هذه الشراكات حياد منظمة الفاو وعدم تحيّزها إلى الخطر، تلحظ هذه الاستراتيجية عملية تقييم للمخاطر، ونظام رصد وتقييم لقياس نتائج التآزر وتأثيره.

12- ولهذا الغرض، وُضعت عملية مفصّلة لإدارة المخاطر من أجل استعراض جميع الشراكات المحتملة مع القطاع الخاص، والجمعيات، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. ويولى اهتمام خاص لتقييم المنافع المتبادلة الناشئة عن شراكات محتملة، وللمخاطر التي قد تؤثر على سمعة منظمة الفاو كمنتدى غير متحيّز وكمنظمة حكومية دولية قائمة على المعارف. وتشمل هذه المخاطر المحتملة: تضارب المصالح؛ والتأثير غير الواجب على عملية وضع المعايير؛ وتحقيق مزايا غير عادلة لمنظمات معيّنة من القطاع الخاص. وتنطوي عملية تقييم المخاطر وإدارتها على مسح أوّلي، واستعراض ومصادقة من جانب لجنة الشراكات في منظمة الفاو، وما يليهما من رصد وتقييم.

13- وسوف تُستكمَل الاستراتيجية بمجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية المتّصلة بتعاون منظمة الفاو مع القطاع الخاص، وبخطة عمل على الصعيد الميداني، من أجل تحديد الخطوات العملية الواجب اتّخاذها لدى تنفيذ هذه الاستراتيجية.

14- ونظراً إلى تشديد الأعضاء والمنظمة على تسريع عملية اللامركزية، سوف توفر الاستراتيجية ومبادئها الأساسية وخطوطها التوجيهية أدوات مفيدة لموظفي المنظمة العاملين في المكاتب الميدانية. وسوف يجري تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الميداني بالتشاور الوثيق مع الحكومة، وفي سياق أطر البرامج القطرية لتحديد استجابات في الأجل المتوسط لحاجات المساعدة لدى الدول الأعضاء، سعياً لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

15- وأمّا الخطوات التالية لتعميم الاستراتيجية وتنفيذها فسوف تتضمن: نشر توجيهات وإجراءات واضحة لإقامة التآزر والشراكات؛ ونظام محسّن لإدارة المخاطر يشمل رصداً أفضل للشراكات القائمة؛ ووحدة دعم مركزية وتعيين جهات اتصال للشراكة في الوحدات التقنية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ وتقرير سنوي عن جميع الشراكات القائمة في القطاع الخاص والمتاحة للدول الأعضاء على الانترنت وبرنامج تدريبي شامل لجهات الاتصال والموظفين عامة.

التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك

- يُطلب من الاجتماع المشترك أن يستعرض الاستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص، وأن يوصي المجلس بالموافقة عليها، كعنصر أساسي في الاستراتيجية الإجمالية للفاو بشأن استخدام هذه الشراكات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- وقد يرغب الاجتماع المشترك في اعتماد الاستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص وتنفيذها، مع الإقرار بأهمية العمل مع مجموعة واسعة من أصحاب الشأن في القطاع الخاص، لتحقيق الغاية المشتركة بوضع حدّ للفقر والجوع. وقد يود الاجتماع المشترك توفير مزيد من التوجيهات في ما يتعلّق بإقامة شراكات على الصعيد الميداني وإدارتها.

معلومات أساسية

16- عُرضت مسودة استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص (المسودة)[4] على الاجتماع المشترك بين الدورة الثامنة بعد المائة للجنة البرنامج، والدورة الأربعين بعد المائة للجنة المالية في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011، استجابةً إلى الطلب المقدّم سابقاً من اللجنتين.[5]

17- وقدّم الاجتماع المشترك تقريراً عن المسودة إلى المجلس في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ورحّب بمسودة الاستراتيجية ، وشدّد على أهمية *"التشاور المجدي مع القطاع الخاص قبل مواصلة نظر الأعضاء في هذه القضية"*[6]. وكذلك، طلب الاجتماع المشترك مزيداً من التفاصيل حول جوانب محددة في مسودة الاستراتيجية وخطة تنفيذها، من بين أمور أخرى، بما في ذلك اللامركزية، واتساقها مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، ونهج إدارة المخاطر.

[4] الوثيقة JM 2011.2/5 http://www.fao.org/docrep/meeting/024/mc010e.pdf.

[5] الوثيقة CL 141/10 http://www.fao.org/docrep/meeting/021/ma736e.pdf.

[6] الوثيقة CL 143/9، http://www.fao.org/docrep/meeting/023/mc359e.pdf.

18- ثم جرى مناقشة الاستراتيجية في الاجتماع المشترك بين الدورة الثانية عشرة بعد المائة للجنة البرنامج والدورة السابعة والأربعين بعد المائة للجنة المالية. وقد تمّ الترحيب بالاستراتيجية المنقّحة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص، وطُلب تفصيل بعض الجوانب المحددة منها من قبيل تعزيز المكوّن الخاص بإدارة المخاطر، من بين أمور أخرى.

19- وقد استفادت مراجعة مسودة الاستراتيجية من مشاورات مكثّفة مع الأعضاء، وموظفين رئيسيين في المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية والميدانية، ومع ممثلين عن الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الخاصة والأجهزة التي تمثل الصناعات. وقد أُخذت في الاعتبار أيضاً الممارسة الحالية ضمن منظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الاستراتيجيات والنشاطات في الوكالات الأخرى للأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

20- وتستند استراتيجية الفاو الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص إلى المبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون المنظمة مع القطاع الخاص التي نُشرت في عام 2000[7]؛ وإلى إطار الأمم المتحدة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص[8]؛ وإلى توصيات التقييم الخارجي المستقل[9]؛ وخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي اعتمدها مؤتمر المنظمة[10].

21- واستفادت هذه الاستراتيجية أيضاً من خبرة المنظمة الواسعة والطويلة في العمل مع القطاع الخاص على النحو المبيّن في نتيجة الاستعراض الشامل لشراكاتها مع القطاع الخاص منذ عام 2010.

22- ويشكل التعاون مع القطاع الخاص مجالاً ديناميكياً يشهد تطوراً سريعاً. ولذا، ينبغي اعتبار هذه الاستراتيجية وثيقةً حيّة سوف يجري تنقيحها فيما تتطوّر خبرة الفاو مع مرور الزمن في هذا المجال.

مقدمة

23- في عالم يعاني فيه حوالى 870 مليون شخص من نقص مزمن في التغذية في الفترة 2010–2012، لا يمكن لأي منظمة منفردة أو قطاع بمفرده حل مشكلة الجوع. لذا، تولي الفاو أهمية عليا إلى العمل ضمن شراكات[11] مع جميع أصحاب الشأن الحكوميين وغير الحكوميين، ومن القطاع الخاص المعنيين على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي. ومن خلال توحيد القوى، ستتمكن المنظمة وشركاؤها من المساهمة بشكل أكثر فعالية في القضاء على الجوع والفقر المزمنين، وتحسين إمكانية حصول الفئات الفقيرة والضعيفة على الأغذية.

[7] المبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون منظمة الفاو مع القطاع الخاص، 2000: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/x2215e/x2215e00.pdf.

[8] بما في ذلك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، المبادئ والخطوط التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، 2009.

[9] الوثيقة C 2007/7 A.1-Rev.1 ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/012/k0827e02.pdf.

[10] الوثيقة C 2008/REP ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/014/k3413e.pdf.

[11] لغاية هذه الوثيقة، إن استخدام تعبير "الشراكة" يشمل أنواعاً مختلفة من الاتفاقات والعلاقات التآزرية مع منظمات أخرى. ويمكن أن تُفهم هذه المصطلحات على أنها تشمل تعابير مثل التعاون، والاتفاق، والتحالف، والمشاركة، وغير ذلك.

24- وقد وُضعت استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص في سياق الاستراتيجية على نطاق المنظمة حول الشراكات. وتشمل هذه الأخيرة مجموعة واسعة من الشراكات بصورة عامة، وتدعو إلى تفصيل استراتيجيات خاصة تتصل بفئات رئيسية من الشراكات، بما في ذلك القطاع الخاص.

25- وتشكل التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي نشاطين رئيسيين من أنشطة المؤسسات الخاصة. وبالتالي، فإن القطاع الخاص قادر على المساهمة على نحو كبير في إخراج أعداد ملحوظة من الأشخاص في البلدان النامية من الفقر والجوع من خلال الاستثمار المسؤول والمنتج، والابتكار، وتعزيز الفعالية، واستحداث الوظائف. ويقضي أحد أدوار الحكومة بتوليد بيئة مواتية للقطاع الخاص بحيث يعظّم دوره في التنمية الريفية. والفاو في موقع يسمح لها بتيسير الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

26- يعيش ويعمل حوالى مليوني مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي. وهم يضطلعون بدور حاسم في مكافحة الفقر وتوفير الأغذية لسكان العالم الذين يزداد عددهم. كذلك، إن تحسين الممارسات الزراعية، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى المعارف والأدوات لتعزيز الإنتاجية تشكل جميعها عناصر هامة، إنما لا تكفي وحدها لإخراج الأسر والمجتمعات المحلية من الفقر. وينبغي أيضاً تعظيم الأنظمة التي يعمل المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة في ظلّها من أجل تحقيق نمو مستدام في الصناعات الزراعية، وتوفير الفرص لزيادة المنافع الاقتصادية للمزارعين. ومن الضروري إنشاء نهج تنموي يستهدف نظام السوق بأكمله، ويعمل ضمن شراكة وثيقة مع جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك القطاع الخاص.

27- وفي العقود الأخيرة، شهدت نظم الأغذية والزراعة[12] تحوّلاً بفعل الموارد التكنولوجية، والمعرفية، والمالية والإدارية الجديدة، وبفعل الابتكار، وبفعل توحيد سلاسل الإمدادات وعولمتها. وأدّى القطاع الخاص دوراً جوهرياً في توجيه هذه التحوّلات، سيما أن منظمات القطاع الخاص تؤدي أدواراً هامة في كل بعد تقريباً من أبعاد مهمة الفاو وولايتها على الصعيد العالمي، والإقليمي، والقطري.

28- وتستجيب المنظمة إلى الحاجات المتطوّرة وإلى التحديات الدولية الجديدة، كما توطّد نُهجها لتعزيز فعالية مشاركتها وشراكاتها مع كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، مع منابر قائمة للقطاع الخاص، ودورها في الآليات الدولية، من قبيل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي.

29- وأطلق المدير العام عملية التفكير الاستراتيجي لاستعراض الإطار الاستراتيجي للفاو، وإعادة تحديد أولويات المنظمة وأساليب عملها، بما في ذلك لإعادة التأكيد على دور القطاع الخاص كحليف رئيسي في مكافحة الجوع.

[12] وهذا يشمل الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، وإدارة الموارد الطبيعية، وسلسة القيمة الغذائية من المزارع إلى المستهلك، ومختلف السلع والخدمات.

30- وكي تتمكن الفاو من التشارك بفعالية مع القطاع الخاص في مكافحة انعدام الأمن الغذائي، يجب أن يبدأ التعاون على مستوى القاعدة ضمن نهج من الأسفل إلى الأعلى يستند إلى العلاقات المحلية المتينة. وتضطلع المكاتب الإقليمية والميدانية بدور ملحوظ في بناء الشراكات مع القطاع الخاص.

31- هذه الاستراتيجية وهذه المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بتعاون الفاو مع القطاع الخاص[13] سوف توفّر توجيهات عملية للموظفين لإقامة تعاون وشراكات ذات معنى مع القطاع الخاص. وسوف يُشجَّع نهج ناشط للبحث عن شركاء هم في الموقع الأفضل للمساهمة في بلوغ أهداف الفاو، والأهداف الإنمائية للألفية وجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015.

32- وأطر البرامج القطرية، التي تحددها الحكومات لعمل المنظمة على الصعيد القطري، توفّر الشروط والأولويات التي يمكن للمنظمة أن تنفذ بموجبها هذه الاستراتيجية على الصعيد الوطني. وحيثما هو ملائم، فإن المنظمة بالتعاون مع الحكومات، سوف تساعد في تحديد أصحاب الشأن الرئيسيين في القطاع الخاص القادرين على تعزيز الأمن الغذائي والحدّ من الفقر في سياق أطر البرامج القطرية.

33- تمّ التطرق إلى تعزيز التآزر مع القطاع الخاص في إطار هذه الاستراتيجية استناداً إلى الفهم بأنه: (1) نظراً إلى الطبيعة الجوهرية لأعضائها وحوكمتها، فالمحاورون الرئيسيون للمنظمة هم الأعضاء؛ (2) النصوص الأساسية، والقواعد، والإجراءات أو تشكيلة الأجهزة الرئاسية للمنظمة لن تتأثر بهذه الاستراتيجية، ولن تغيّر القواعد الحالية، والإجراءات والتشكيلة السائدة في الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

أولاً- التبرير المنطقي، والفوائد المتبادلة، والأهداف

ألف- التبرير المنطقي

34- تقرّ الفاو بأن القطاع الخاص صاحب شأن رئيسي في مكافحة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر في الريف. وبصورة خاصة، تقرّ بالإمكانية التي يوفّرها التنسيق والتعاون على نحو أفضل بين القطاعين العام والخاص لتحسين بلوغ الأهداف الاستراتيجية للفاو. ولذا، تعتمد المنظمة نهجاً منفتحاً وناشطاً لتعظيم الفوائد الناشئة عن توطيد التعاون، بما في ذلك الحوار وتبادل المعلومات والمعارف، ومبادرات التمويل، والنشاطات المشتركة. وحسب طبيعة النشاطات، قد يشمل هذا التعاون نشاطات محدّدة زمنياً؛ وقد يقوم على أساس أكثر انتظاماً، وقد يختلف من حيث مستويات الطابع الرسمي والتركيز الجغرافي.

35- ومن خلال تعزيز التعاون والتشاور بين الحكومات والقطاع الخاص، تهدف المنظمة إلى تعزيز الكفاءة والشمولية في العمليات الزراعية. وهذا ينطبق على الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، وإدارة الموارد الطبيعية، وسلسلة القيمة

[13] انظر الملحق 1، المبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون منظمة الفاو مع القطاع الخاص، 2000.

الغذائية من المزارعين إلى المستهلكين، ومختلف السلع والخدمات. ويولى اهتمام خاص إلى المساواة بين الجنسين، وإلى دور المرأة وتمكينها في إطار الشراكات للأمن الغذائي وتحسين سبل العيش.

36- والاختلالات في وصول مختلف الأطراف الاقتصاديين إلى الأسواق، بما في ذلك إلى البيانات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، تفضي إلى صعوبات بالنسبة إلى الفئات الأكثر ضعفاً في الاستفادة من الفوائد المتأتية من القطاع الخاص، والأسواق، والأنشطة الاقتصادية. وتسعى المنظمة إلى إقامة شراكات تساعد في إتاحة الخدمات، والسلع، والفرص[14] إلى هذه الفئة من السكان.

باء- الفوائد المتبادلة من التعاون

37- من المتوقّع أن يؤدي توطيد التعاون الأوثق بين المنظمة والحكومات مع القطاع الخاص إلى: زيادة الاستثمارات الرشيدة والمنتجة والابتكارات في قطاع الزراعة؛ وتعزيز التجارة الزراعية المحلية؛ وزيادة الكفاءة في سلسلة الإمدادات؛ وإنشاء عمالة ريفية لائقة؛ والحصول على المعلومات المواضيعية والخبرة؛ وإدارة ونشر المعارف والدروس المستفادة؛ وتعزيز خدمات الإرشاد (وبخاصة نقل التكنولوجيا)؛ والابتكار والتقدّم في مجال البيانات والعلوم؛ وتعزيز قدرات تنظيم المشاريع الخاصة على المستوى القطري بما يؤدي إلى استحداث الوظائف؛ وتطبيق ممارسات العمل المستدامة التي تكرّسها برامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. كذلك، إن رفع مستوى الوعي حيال منظور القطاع الخاص سوف يساعد المنظمة والحكومات على تعظيم الاستفادة من فوائد التعاون المحتملة.

38- وبالنسبة إلى كيانات القطاع الخاص، يمكن أن تؤدي الشراكة مع الفاو إلى: زيادة فرص التعبير عن الرأي في العمليات الدولية المتصلة بتنمية السياسات ووضع المعايير في مجال الأغذية والزراعة؛ وتحسين الاتساق بين المتطلبات الوطنية والمعايير الدولية، وهو ما قد يعزز سهولة القيام بالأعمال؛ وتعزيز الحوار مع الحكومات وفرص المساهمة في وضع أطر وطنية للتخطيط؛ وقيام بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص الرشيدة والمنتجة؛ والمشاركة في عمليات وضع مدوّنات سلوك للممارسات الرشيدة للأعمال؛ والتشجيع على قيام فرص متساوية تسمح بقيام منافسة أكثر عدالةً وبيئة أعمال أكثر استقراراً.

جيم- الأهداف

39- الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو تعزيز التعاون الرامي إلى رفع مستوى تحقيق أهداف المنظمة في القضاء على انعدام الأمن الغذائي وتقليص الفقر، مع الحفاظ في الوقت ذاته على ميزة المنظمة بوصفها منتدى حيادياً.

40- وتهدف الاستراتيجية بصورة محددة أكثر إلى:

[14] سيتم تحديد هذه الشراكات استناداً إلى القواعد والإجراءات في البلاد.

(أ) مساعدة الحكومات في تعزيز التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص لدفع الإنتاج الزراعي والإمدادات الغذائية قدماً، وزيادة الدخل، وإتاحة توفير الوظائف، والخدمات والسلع في مناطق معزولة ومعرّضة حيث من الصعب الوصول إلى الأسواق؛

(ب) مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها الإنمائية الخمسة "كمخرجات للتنمية" في الإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛

(ج) تعزيز مشاركة القطاع الخاص كمراقب في المنتديات الدولية المتصلة بولاية المنظمة، وتشجيع القطاع الخاص على احترام المعايير ذات الصلة التي تحددها هكذا منتديات وأعضاء من خلال الأجهزة الرئاسية للمنظمة؛

(د) تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال مساهمات مالية وغير مالية في أنشطة الفاو، مع التعاون المتبادل بما في ذلك تشاطر الدروس المستفادة وتنمية الممارسات الفضلى.

ثانياً– تعريفات القطاع الخاص والشراكات

41– تعرّف الاستراتيجية المطبقة على نطاق المنظمة الخاصة بالشراكات[15] مصطلح الشراكة بأنه "...التعاون والتآزر بين وحدات المنظمة والأطراف الخارجية في عمل مشترك أو منسَّق لتحقيق هدف عام. وهي تشمل علاقة تسهم فيها جميع الأطراف في تحقيق النواتج وإنجاز الأهداف أكثر من كونها علاقة مالية فقط".

42– ويشمل القطاع الخاص مؤسسات أو شركات أو أعمال، بغضّ النظر عن حجمها، وملكيتها، وهيكليّتها. ويغطّي جميع القطاعات ذات الصلة بالأغذية، والزراعة، والغابات، ونظم مصايد الأسماك من الإنتاج حتى الاستهلاك، بما في ذلك الخدمات المرافقة لها: أي التمويل، والاستثمار، والتأمين، والتسويق، والتجارة.

43– وتعتبر الفاو أن القطاع الخاص يضم مجموعة واسعة من الكيانات التي تتراوح بين منظمات المزارعين[16] والتعاونيات الصغيرة والمتوسطة الحجم وصولاً إلى المؤسسات الدولية الكبرى. ولأغراض هذه الاستراتيجية، يشمل هذا النطاق أيضاً المؤسسات المالية الخاصة؛ والرابطات الصناعية والتجارية؛ والاتحادات التي تمثل مصالح القطاع الخاص. وأمّا الأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث، والجمعيات الخيرية فلا تندرج في إطار هذه الاستراتيجية.

[15] الاستراتيجية المطبَّقة على نطاق المنظمة الخاصة بالشراكات، روما 2011، صفحة 2. http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/corp_partnership/docs/stratbrochure_ar_web.pdf.

[16] تعتبر منظمة الفاو أن منظمات المنتجين على نطاق صغير تندرج في إطار المجتمع المدني. والمؤسسات الأكبر حجماً التي يقوم المجتمع المدني أو تقوم منظمات معنية بتجارية الأغذية بتمويلها وإدارتها فعادة ما تعتبر بأنها من القطاع الخاص. غير أن الخط الفاصل ليس دائماً واضحاً. لذا، قد يُنظر إلى كلّ من هذه المنظمات على حدة لتحديد الاستراتيجية التي تندرج في إطارها على نحو ملائم. ونظراً إلى ولاية منظمة الفاو، سوف يضمن عمل المنظمة مستوى ملائما من التمثيل والمشاركة من جانب منظمات المنتجين في اجتماعات منظمة الفاو وعملياتها، بحيث تؤخذ آراؤهم بالاعتبار. وسوف يتمّ هذا وفقاً إما للاستراتيجية الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص، أو مع المجتمع المدني.

44- وسوف يُعتبَر أي اتحاد، أو منظمة، أو مؤسسة تموّل جزءاً كبيراً منها أو تديرها كيانات خاصة، إضافة إلى تعاونيات، تهدف عادة إلى تحقيق الربح، من ضمن القطاع الخاص. وحين لا يكون هذا التعريف واضحاً (مثل التعاونيات التي تنشئها حركات اجتماعية)، فسوف يقوم مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة بدراسة كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كانت المؤسسات المعنية تندرج في إطار المجتمع المدني أو القطاع الخاص، على أساس القواعد والإجراءات الملائمة القائمة في البلد.

ثالثاً- فئات مساهمات القطاع الخاص

45- تقرّ الفاو بفئتين رئيسيّتين من المساهمات من جانب القطاع الخاص: المساهمات المالية والمساهمات غير المالية. لكن هاتين الفئتين لا تتعارضان.

(أ) **التعاون المتبادل**: تتناول هذه الشراكات التآزر بين القطاع الخاص والمنظمة دعماً لعملها، وتماشياً مع أولويات الحكومة. وقد يطال هذا التآزر أي من مجالات المشاركة المذكورة أدناه، وقد يستند إلى الدراية المتبادلة، والخبرة، وأشكال أخرى من الدعم.

(ب) **الرعاية**: تطال الرعاية بصورة حصرية المساهمات المالية من القطاع الخاص دعماً لبرامج المنظمة من خلال مجالات محدّدة للمشاركة. ويمكن أن تستهدف مساهمات القطاع الخاص مشاريع وبرامج محدّدة.

رابعاً- مجالات التشارك مع كيانات القطاع الخاص

46- تضم مجالات التشارك التي يمكن من خلالها للقطاع الخاص أن يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة:

47- **برامج التنمية والبرامج الفنية**: بإمكان القطاع الخاص أن يكمّل العمل الفني الذي تقوم به المنظمة على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي. بالفعل، فإن الشركات الخاصة قادرة على أن تكمّل البرامج الحكومية، وتلك التي تضعها الفاو على الصعيد المحلي لتحفيز الأسواق المحلية. وأمّا الشركات الدولية الكبيرة والمتوسطة الحجم، فيمكنها أن توفّر الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية ولأطراف آخرين، وأن تعزّز القدرة الوطنية والنمو الاقتصادي. ويمكن أن يتجلّى هذا الأمر من خلال التوزيع العادل مثلاً للسلع والخدمات؛ وإتاحة الحصول على تأمينات زراعية؛ وتوفير فرص الائتمان والتمويل؛ والمدخلات الزراعية؛ وتحسين تقنيات الإنتاج، من بين غيرها. وإن أطر البرامج القطرية، التي يتمّ إعدادها بالتشارك بين المنظمة والحكومات، سوف تشكّل الأساس لتنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الوطني. وفي سياق أطر البرامج القطرية، سوف تحدّد الحكومات بمساعدة المنظمة كيانات رئيسية في القطاع الخاص يمكنها أن تعمل مع الأعضاء لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية.

48- **حوار السياسات**: إن مشاركة القطاع الخاص في حوار السياسات المتصلة بالأغذية والأمن التغذوي على الصعيدين الوطني والدولي بإمكانها أن تساهم في النقاش. وهذا يُسمَح بأن تُؤخذ في الاعتبار مصالح القطاع الخاص وخبرته التقنية. كما يحفّز حسّ الملكية التي ستعزز استدامة عملية اعتماد السياسات وتنفيذها. ويمكن أن تضطلع الفاو بدور في تشجيع هكذا حوار وتوجيهه على الصعيدين الوطني والدولي. وتشمل بعض الأمثلة عن منتديات الحوار بين السياسات آلية القطاع الخاص في لجنة الأمن الغذائي العالمي، والشراكة بشأن العلامات القياسية البيئية لسلسلة إمدادات الإنتاج الحيواني، والمنتدى العالمي للموز.

49- **وضع المقاييس والمعايير**: تقوم الفاو بدور رئيسي في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، وتيسير المفاوضات، وتنفيذ مدوّنات السلوك الدولية، ومعايير سلامة وجودة السلع الغذائية وغيرها من السلع، والاتفاقيات العالمية والأطر التنظيمية في مجالات متصلة بولاية المنظمة (مثلاً، مدونة السلوك بشأن صيد الأسماك الرشيد؛[17] والاتفاقية الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ والخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات).[18] وعلى مرّ السنوات، وكما يتفق عليه الأعضاء عند الاقتضاء، وفرّت منظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني آراءها كجهات مراقبة، بحيث كان ذلك مفيداً لعملية وضع المعايير. وكما هو متفَق بين الأعضاء، يتمتع القطاع الخاص والمجتمع المدني بدور استشاري، وتُستثنى من عملية اتخاذ القرارات بشأن تنمية السياسات أو وضع المعايير، توخياً للحفاظ على طبيعة الفاو كمنظمة حكومية دولية، وعلى استقلالها وحيادها في عملية اتخاذ القرارات.

50- **الدعوة والاتصالات**: من شأن إشراك القطاع الخاص في أنشطة الفاو ذات الصلة بالدعوة والاتصالات أن يسمح للمنظمة بالوصول إلى فئات أوسع من السكان، وبتعزيز نطاقها وتأثيرها عبر فئات أكبر من السكان. وبإمكان القطاع الخاص تقديم الرعاية للفعاليات التي نُظمت على الصعيد القطري من خلال تبرّعات مالية أو عينية، أو قد تساعد في تحسين إبراز وفعالية مبادرات التوعية على الصعيد العالمي والمحلي العام. وتتضمن هذه الفعاليات حملات في مجال الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، ورعاية الفعاليات التي تنظمها المنظمة، أو تشارك في رعايتها، مثل يوم الأغذية العالمي، ومبادرة توفير الأغذية، وحملات تليفود.

51- **إدارة المعرفة ونشرها**: تهدف مجموعة واسعة من أنشطة المنظمة إلى تزويد المجتمع الدولي بمعلومات ومعارف محايدة، بما في ذلك إحصائيات متعلقة بالأغذية والزراعة. وغالباً ما تطلب المنظمات العامة والخاصة والدولية المشورة الفنية من الفاو. ويسهم القطاع الخاص في معارف المنظمة وقدرتها البحثية من خلال تقديم بيانات ومعلومات عن اتجاهات السوق، والتكنولوجيات المستجدة. ويمكن للمعارف والتكنولوجيا المتوافرتين للقطاع الخاص تقديم مساهمات هامة للصالح العام. وتشجّع المنظمة على تبادل ونشر معلومات القطاع الخاص من خلال شبكات عالمية على امتداد سلسلة القيمة. وتضم الأمثلة برنامج الوصول إلى البحوث العالمية على الإنترنت في مجال الزراعة، وشبكة المعلومات السمكية، وشبكة معلومات الأمن الغذائي.

[17] ستتم مشاركة مختلف أصحاب الشأن، وفقاً لما هو ملائم، في اللجان الفنية، على أساس قرارات يتخذها الأعضاء.

[18] أتت هذه الأطر المعيارية والخطوط التوجيهية نتيجة لمفاوضات ومناقشات في اللجان الفنية في منظمة الفاو، مثل لجنة الغابات، ولجنة مصايد الأسماك، ولجنة الزراعة.

52- **تعبئة الموارد**: تشكّل تعبئة الموارد البشرية، والمالية وغيرها من الموارد أمراً أساسياً في تنفيذ برنامج عمل المنظمة. ويمكن لكيانات القطاع الخاص أن تقدم موارد بشرية ولوجستية وإدارية ومالية لأنشطة محدّدة. وحين تستجيب المنظمة إلى أزمة إنسانية، بإمكان الشراكات مع كيانات القطاع الخاص أن تساعد في المساهمة بطرق مختلفة، مثل الدراية، وخدمات الخبرة، والتبرّعات العينية، أو الأموال. ويمكنها أن تساهم في جمع الأموال على الصعيد العالمي ورعاية الأنشطة على المستويات كافة، كما يمكنها تحسين فعالية التنفيذ الوطني للسياسات والبرامج تماشياً مع استراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها.

خامساً- أنواع التعاون

53- توجد نماذج مختلفة من التعاون مع القطاع الخاص تتراوح بين الحوار والتشاور من خلال شراكات شاملة. ولا تستوجب جميع أشكال التعاون شراكة رسمية الطابع، كما تقرّ الفاو بقيمة إقامة تآزرات غير رسمية كخطوة أولى. وحين يصبح التعاون أكثر تنظيماً، أو حين يتناول التمويل أو موارد أخرى، قد تبرز الحاجة إلى ترتيب رسمي للشراكة.[19]

54- ويمكن أن تتسم الشراكات مع القطاع الخاص بطابع رسمي من خلال الترتيبات القانونية القائمة التي تستخدمها المنظمة، تماشياً مع المبادئ والخطوط التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص (2000):

(أ) **مذكرة التفاهم**: لا تستتبع مذكرات التفاهم عادة أي التزامات مالية، وهي تنشئ إطاراً للتعاون.

(ب) **اتفاقات الشراكة**: تُنشأ اتفاقات الشراكة للسماح بتلقّي مساهمات مالية من كيانات القطاع الخاص.

(ج) **تبادل الخطابات**: في حال كان التعاون محدوداً (بفترة زمنية مخفّضة، أو بنطاق أضيق) ولا يترتب عنه أي التزامات مالية. ويمكن اللجوء مثلاً إلى تبادل الخطابات لإجراء تقييم مشترك أو لتنسيق الإجراءات خلال تنفيذ أنشطة ميدانية. وعملية الموافقة مشابهة لتلك المعتمدة بالنسبة إلى مذكرات التفاهم.

55- وسوف تشجّع المنظمة الدعم غير المخصَّص أو المخصَص بصورة طفيفة من القطاع الخاص إلى برنامج العمل والميزانية للفاو من خلال آليات موجودة أصلاً، بما في ذلك آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في الفاو، أو من خلال آليات جديدة قد تنشأ، مثل حساب الأمانة المتعدد المانحين في القطاع الخاص. وهذه الآليات سوف تسمح للمنظمة بتلقي مساهمات يمكن أن تُترجَم في برامج وأنشطة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وأمّا بالنسبة إلى المساهمات الأكبر، فيمكن إنشاء حسابات أمانة منفصلة عند الحاجة. وسوف تضع المنظمة قواعد وإجراءات تشغيلية تلبي متطلبات منظمة الفاو والمانحين من حيث الشفافية والتبليغ.

[19] سيتمّ توفير توجيهات مفصّلة في الوثيقة الخاصة بالمبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون منظمة الفاو مع القطاع الخاص.

56- وسوف تواصل الفاو عملها الوثيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، ومع منظومة الأمم المتحدة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة لرصد الممارسة الفضلى في استخدام أدوات التعاون، وتنمية القدرات، والتواصل مع القطاع الخاص. ومع الإقرار بميزاتها الفريدة، سوف تسعى منظمة الفاو إلى تحقيق كفاءة العمليات من خلال البناء على خبرة وكالات أخرى، حيثما كان ملائماً.

سادساً- إدارة المخاطر في الفاو

57- إن اعتماد نهج منفتح لإقامة شراكات مع القطاع الخاص يستوجب آليات ملائمة لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على ما تتسم به منظمة الفاو من طابع حكومي دولي، واستقلالية وحياد. وتضم هذه المخاطر: تضارب المصالح؛ وممارسة نفوذ غير واجب في وضع المعايير؛ ومنح ميزات غير عادلة لشركات محددة. واعتماد الطريقة الاستباقية في اختيار الشركاء سوف تساعد في التقليل من المخاطر. وهذا يشمل أن تختار الفاو على نحو ناشط الشركاء في القطاع الخاص الذين يتوقَّع أن يقدموا مساهمات مفيدة في تحقيق أهداف استراتيجية محددة للفاو، وأن تتوجّه إليهم. وأي تحديد لشركاء محتملين على الصعيد الوطني سيتمّ ضمن أطر البرامج القطرية، ويستوجب مصادقة من جانب الحكومة منذ المرحلة الأولى.

58- وفي منظومة الأمم المتحدة، تشكل الفاو إحدى المنظمات التي تضطلع بطائفة واسعة من المسؤوليات في إطار وضع المعايير. وهي تشمل معايير متصلة بسلامة الأغذية، والتغذية، ونوعية الأغذية، والوقاية من الأمراض الحيوانية والنباتية، ومصايد الأسماك، والغابات، والتنوّع البيولوجي، والتجارة، واستخدام المبيدات. وتعمل هذه المعايير على حماية المصالح العامة، وغالباً ما تؤثر على عمليات المؤسسات في القطاع الخاص. وتتبع منظمة الفاو سياسة لضمان أن تُسمع آراء أصحاب الشأن في القطاع الخاص، وأن يُشجَّع القطاع الخاص على تنفيذ هذه المعايير، إنما في الوقت ذاته تحرص أيضاً على وجود حماية كافية ضد أي نفوذ غير واجب، وعلى ضمان الاستقلالية الكاملة في اتخاذ القرارات حول هذه المعايير.

59- وخلال السنوات الأخيرة، تزايد الطلب على إقامة شراكات مع القطاع الخاص في المقر الرئيسي وعلى الصعيد الميداني على حدّ سواء. وللتمكن من الاستجابة إلى هذه الطلبات، وُضعت عملية شاملة لتقييم المخاطر من أجل تقييم الشراكات المقترحة مع القطاع الخاص. وسوف يجري تحسين هذه العملية على نحو أكبر فيما تكتسب المنظمة المزيد من الخبرة في هذا المجال.

60- وتتألف العملية الحالية لتقييم المخاطر في منظمة الفاو من ثلاث خطوات متمايزة:

(1) *الفرز الأولي – فرع الاتصالات، والشراكات والدعوة*

61- تجري منظمة الفاو الفرز الأولي للشركاء المحتملين وفقاً للمبادئ والخطوط التوجيهية التالية: المبادئ العالمية الموحّدة للأمم المتحدة،[20] والخطوط التوجيهية الخاصة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال،[21] وعوامل الخطر المؤسسية كما هي محددة في المبادئ والخطوط التوجيهية لعام 2000 والخاصة بتعاون منظمة الفاو مع القطاع الخاص، ومعايير المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. وتشمل أيضاً المعلومات التي تمّ جمعها: (أ) تحديد فئات الشركات لدى الشركاء المقترحين وعملياتها الجغرافية؛ (ب) المساهمون الرئيسون فيها والمجموعات التابعة لهم؛ و(ج) أنشطتهم في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. وعند الاقتضاء، يمكن طلب المعلومات من المكاتب الإقليمية.

62- وتقوم منظمة الفاو بصورة خاصة بفرز الشركاء المقترحين استناداً إلى المبادئ العالمية الموحّدة للأمم المتحدة، وحقوق الإنسان وحقوق العمل، والممارسات في مجال البيئة والحوكمة، وتجري تقييماً أولياً للشراكة بناءً على عوامل الخطر في منظمة الفاو (تضارب المصالح، تهديد الحياد/المصداقية العلمية، الميزة غير العادلة، والمخاطر المالية). ويُستخدم رمز الألوان لتوفير تحليل آني لنتائج تقييم الفرز، حسب مستوى الامتثال للمبادئ والمعايير الدولية.[22]

(2) *استعراض– اللجنة الفرعية لاستعراض الاتفاقات المالية وغيرها*

63- تستند اللجنة الفرعية لاستعراض الاتفاقات المالية وغيرها، والمؤلفة من موظفي الإدارة في منظمة الفاو ومن كبار الموظفين الفنيين (بمن فيهم ممثل عن المكتب الإقليمي ومكتب الشؤون القانونية)، إلى الفرز الأولي الذي يقوم به مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة، وتستعرض وتدرس مقترحات الشراكة في سياق تشغيلي محدّد، مع إيلاء اهتمام خاص إلى عوامل الخطر المؤسسية وإلى الفوائد المتبادلة المرتقبة. ثم تضع اللجنة الفرعية لاستعراض الاتفاقات المالية وغيرها موجزاً باستنتاجاتها، وترفع توصية إلى لجنة الشراكات.

[20] المبادئ العالمية الموحدة العشرة للأمم المتحدة، 2000، تتناول القيم الأساسية في مجالات حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، والحوكمة، وتتحدر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[21] الخطوط التوجيهية الخاصة بالتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، 2009 هي بمثابة إطار مشترك لمنظومة الأمم المتحدة من أجل إقامة شراكات مع قطاع الأعمال. وتتناول الخطوط التوجيهية المبادئ العامة الخاصة بالشراكات ومن بينها الشفافية، والنزاهة، والاستقلالية، وغياب الميزة غير العادلة.

[22] المبادئ والمعايير الدولية تضم: المبادئ العالمية الموحّدة للأمم المتحدة، الخطوط التوجيهية الخاصة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، وعوامل الخطر المؤسسية في منظمة الفاو كما هي محدّدة في المبادئ والخطوط التوجيهية لعام 2000 والخاصة بتعاون منظمة الفاو مع القطاع الخاص.

(3) *القرار– لجنة الشراكات*[23]

64– إن لجنة الشراكات، التي يرأسها المدير العام، بمشاركة من أعلى المستويات في المنظمة، مسؤولة عن المصادقة النهائية على مقترحات الشراكة.

(4) *الرصد والتبليغ– مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة بالتعاون مع جهات الاتصال في منظمة الفاو للشراكات*

65– يتمّ رصد وتقييم جميع الشراكات لضمان أن تستمر في الاستجابة إلى متطلبات منظمة الفاو، ولتقييم النتائج والتأثيرات المتوقعة. وهذا سوف يشمل رفع تقارير سنوية عن جميع الشراكات الفردية. وأي انتهاك لمعايير الاختيار الأساسية سوف يفضي إلى إعادة تقييم الشراكة، وقد يؤدي إلى إلغائها. وكذلك، سوف تتوفر شفافية تامة من خلال تقرير سنوي يفصّل معايير الفرز ونتائجه، كما ستُتاح للأعضاء قائمة بالشراكات الموافَق عليها.

سابعاً– تنفيذ الاستراتيجية

66– إن مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة هو الوحدة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجية، والمهام المؤسسية المصاحبة لها كما هو محدّد أدناه.

67– ولضمان تنفيذ متّسق وفعال للاستراتيجية عبر المنظمة، سوف يعين كل مكتب إقليمي وشعبة فنية في المقر الرئيسي جهة اتصال معنية بالشراكة من أجل دعم تنمية التعاون مع القطاع الخاص. كذلك يتمّ تعزيز وحدة القطاع الخاص في المقر الرئيسي، وهي سوف تتولى تنسيق شبكة جهات الاتصال.

68– والمجالات الرئيسية لدعم مكتب الاتصالات، والشراكات والدعوة سوف تشمل: إنشاء قاعدة بيانات مؤسسية للشراكات الماضية والجارية، والحفاظ عليها؛ إقامة شبكة لجهات الاتصال المعنية بالشراكات عبر المنظمة والمحافظة عليها؛ وتعزيز تبادل المعلومات من خلال شبكة جهات الاتصال المعنية بالشراكات؛ ووضع أدوات ملائمة وتنفيذ برنامج تدريبي للموظفين حول الشراكات مع القطاع الخاص في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ وتوجيه وتيسير إقامة شراكات من جانب الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية؛ وتوفير وظيفة مكتب تقديم المساعدة؛ وإنشاء بوابة تفاعلية على الانترنت؛ وإجراء فرز أولي للشراكات المقترحة؛ والتنسيق والتعاون مع برامج لإقامة شراكات مع القطاع الخاص في وكالات أخرى من الأمم المتحدة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ ورفع التقارير بشأن التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

[23] تشكيلة لجنة الشراكات وطريقة عملها، يرجى النظر إلى نشرة المدير العام 2022/2010.

69- وسوف تُفصل الوظائف المتصلة بتقييم المخاطر وإدارتها عن وظائف الدعوة والتحفيز لتشجيع الشراكات وإقامتها.

70- وعلى الصعيدين العالمي والإقليمي، سوف تركز مساعدة مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة على مجالات رئيسية أربعة:

(أ) بناء القدرات في منظمة الفاو على إقامة شراكات تتناول الحاجات التي حدّدتها منظمة الفاو والحكومات؛

(ب) وضع آليات ابتكارية لإقامة شراكات مع القطاع الخاص (من خلال شراكات مع أطراف مصالح متعددين مثلاً)؛

(ج) توفير المساعدة الفنية للزملاء في المكاتب والشعب الميدانية في مجال إقامة الشراكات، بما في ذلك تحديد المخاطر وإدارتها، ورصد النتائج والتأثيرات؛

(د) وضع ممارسات فضلى انطلاقاً من المعلومات المتاحة بشأن الشراكات الجارية مع القطاع الخاص.

71- وسيُعزّز تبادل المعلومات والمعارف من خلال منابر وجمعيات إقليمية وعالمية يتمثل فيها القطاع الخاص.

72- وعلى الصعيد الوطني، سيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال أطر البرامج القطرية التي سوف تشير إلى مجالات التعاون الممكنة مع القطاع الخاص. وتشكل هذه الأطر آلية تحدّد من خلالها منظمة الفاو والحكومات أولوياتها وخطط عملها.

73- ومن المسلم به أن التعاون يبدأ، في حالات عديدة، على المستوى الميداني، بالاستناد إلى الحاجات المحلية والعلاقات القائمة. وبناءً على طلب الحكومات، بإمكان المكاتب الميدانية في منظمة الفاو أن توفّر الدعم في إقامة شراكات مع القطاع الخاص بما يروّج لبرامج التنمية وتقليص الفقر على الصعيد القطري في سياق أطر البرامج القطرية. كذلك فإن المكاتب الميدانية قادرة على مساعدة الحكومات في وضع خطط عمل محلية والتعرّف إلى شركاء محتملين. وسوف تشكّل خطط العمل هذه جزءاً لا يتجزأ من أطر البرامج القطرية، وستكون متسقة مع الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الفاو ومجالات المشاركة، والمعايير المفصّلة في هذه الاستراتيجية.

74- ويقضي دور مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة بتوفير التوجيه والدعم إلى الموظفين المعنيين بتنفيذ الشراكات وإدارتها. كذلك سوف يؤدي هذا المكتب دور المحفّز وجهة الاتصال في توسيع نطاق علاقات الفاو مع القطاع الخاص على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، وجودتها، وعددها، وتأثيراتها.

ثامناً– الرصد، والتقييم، والمساءلة

75– إن مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة، بالتعاون مع الوحدات الرئيسية في الفاو، سوف يواصل وضع نظام رصد، وتصميم مؤشرات التقدم وتحديد وسائل التحقق الرامية إلى تقييم مدى تحقيق الشراكات للأهداف المتَّفق عليها. وسوف يرتبط نظام الرصد بالمعلومات المؤسسية، وأدوات إدارة المشاريع في الفاو، ويستفيد منه الإطار المؤسسي للإدارة القائمة على النتائج. وأمّا الموظفون المسؤولون عن شراكات محدّدة فسوف يرفعون تقارير بصورة منتظمة تفيد عن التقدم المُحرَز على أن تُحمَّل هذه التقارير على النظم المعلوماتية المؤسسية. ونظام الرصد هذا سوف يساعد المنظمة في تحسين جودة شراكاتها، وتقييم نتائجها وتأثيراتها، بما في ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات يجري بموجبها قياس الأداء. وبناءً عليه، يتقرّر تجديد اتفاقات الشراكات أو إنهاؤها.

76– وسيتم تعيين موظف فني لكل شراكة، على أن يكون الشخص الواجب الاتصال به والمسؤول عن الإدارة اليومية للشراكة، بما في ذلك رفع التقارير بصورة منتظمة. والمدير المسؤول عن الشعبة المعنية سوف يضطلع بمسؤولية عامة، ويُتوقَّع منه ضمان إدارة ملائمة للمخاطر والفوائد المتأتية عن الشراكة.

77– وتقرّ منظمة الفاو بأن الشراكات الفعالة مع القطاع الخاص تستوجب إنشاء قاعدة بيانات عالية الجودة والحفاظ عليها، تشير إلى الشراكات الماضية والحالية مع القطاع الخاص، وتشكّل مستودعاً متاحاً لتراكم خبرات العمل مع القطاع الخاص. وقد يكون القطاع الخاص مصدراً للتعلّم التنظيمي لمنظمة الفاو والمنظمات الشريكة لها على حدّ سواء.

78– وسوف يصدر مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة تقريراً سنوياً يفصّل التعاون بين منظمة الفاو والقطاع الخاص. وسوف يعطي هذا التقرير تفاصيل عن التوزيع الجغرافي، وفئة الصناعة، والنتائج، والإنجازات الرئيسية، والجوانب المالية. وسوف يُتاح على البوابة الإلكترونية الخاصة بالشراكات.

79– وسوف يضع الموقع الإلكتروني لمكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة قائمة بمعايير الاختيار للتعاون مع القطاع الخاص، ويوفّر قوائم محدّثة بالشراكات الموافَق عليها بهدف ضمان الشفافية.

80– وعلاوةً على ذلك، سوف يقوم مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة بإطلاع الأجهزة الرئاسية الملائمة بصورة منتظمة عن التقدم المُحرَز في تنفيذ هذه الاستراتيجية والدروس المستفادة.

الملحق 1: المبادئ العامة في الاستراتيجية الخاصة بالشراكات على نطاق منظمة الفاو والمبادئ الأساسية لشراكة منظمة الفاو مع القطاع الخاص

ألف- المبادئ العامة في الاستراتيجية الخاصة بالشراكات على نطاق منظمة الفاو

ينبغي أن تؤدي الشراكة إلى إضافة قيمة واضحة تحقق نفعاً متبادلاً من حيث النتائج ذات الصلة بالغايات والأهداف المشتركة، بالمقارنة بالتكاليف والعراقيل. لذا، ينبغي التأني في النظر في التكاليف مقابل الفوائد؛

وينبغي أن تشكّل الشراكة وسيلةً لزيادة فعالية دعم الحوكمة الدولية للزراعة والتنمية الزراعية، بما في ذلك من خلال الرصد القائم على النتائج وإدماج الدروس المستفادة، تمشياً مع غايات المنظمة وأهدافها الاستراتيجية ؛

وبناءً على التعاون المستمر، ينبغي أن تستند الشراكات الجديدة إلى المزايا النسبية لكل شريك؛

وينبغي تحديد طبيعة دور المنظمة في الشراكة، والذي يمكن أن يكون دور الرائد أو الميسر أو المشارك، وفقاً لطبيعة وأهمية المدخلات والخدمات التي ستقدم؛

ويجب أن تحافظ المنظمة في جميع الأوقات على دورها الحيادي وغير المتحيز في الشراكات، وأن تتصرف بطريقة شفافة بينما تتفادى، في الوقت ذاته، أي تضارب في المصالح؛

ينبغي أن يأخذ تنفيذ الشراكات العالمية في الحسبان الظروف والاحتياجات على الصعيدين الإقليمي والقطري.

باء- المبادئ الأساسية لشراكة الفاو مع القطاع الخاص

صدرت المبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون الفاو مع القطاع الخاص لأوّل مرة عام 2000[24]. وإن الاستراتيجية الحالية، وتجربة الشراكات حتى تاريخه سوف تفيد تنقيحها. وتتماشى هـــذه المبادئ والخطوط التوجيهية مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة لقطاع الأعمال، والمبادئ المماثلة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي. ومن المتوقع أن تلتزم جميع شراكات المنظمة مع القطاع الخاص بالمبادئ التالية:.

(أ) **التوافق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية:** الامتثال والاتساق مع المبادئ التوجيهية المشتركة للأمم المتحدة شرط مسبق لإقامة شراكة مفيدة للجميع ؛

[24] سوف تستفيد عملية تنقيح المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بتعاون الفاو مع القطاع الخاص، 2000، من الاستراتيجية الحالية.

(ب) **التوافق مع مهمة المنظمة وولايتها وأهدافها وبرنامج عملها:** يجب أن تكون أنشطة الشراكة متسقة مع اختصاصات المنظمة، وينبغي أن تعزز فعالية برنامج عملها. ولا تدخل المنظمة في شراكة مع المنظمات أو المؤسسات التي تحكم المنظمة على منتجاتها أو برامجها أو أساليب عملها بأنها غير أخلاقية أو مشينة أخلاقياً للولاية المنوطة بها؛ أو في شراكات يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوّض مصداقية المنظمة مع حكومات الدول الأعضاء باعتبارها جهة مشرفة على صناديق التبرعات والأموال؛

(ج) **الأهداف المشتركة والمنافع المتبادلة:** من المقتضيات الأساسية للشراكات تحقّق الاتساق في المهمات والولايات، فضلاً عن الأهداف الطويلة الأجل؛

(د) **عدم التفرد بأي معاملة تفضيلية أو ميزة غير عادلة أو تأييد**: لا تُعتَبَر أي مساهمة كتأييد من جانب الفاو لأي منتج أو خدمة، ولن تدخل المنظمة في اتفاق مع واحد أو أكثر من الشركاء إذا كان يستبعد الحق في التفاوض على ترتيبات مماثلة مع شركاء آخرين. وفي أي حال من الأحوال، لا تخوّل مساهمة طوعية يقوم بها كيان في القطاع الخاص إيلاء اعتبار خاص إلى هذا الكيان في إجراءات التوظيف، أو المشتريات، أو التعاقد في المنظمة، أو توحي بأي معاملة تفضيلية من هذا القبيل؛

(هـ) **الحياد والنزاهة:** يجب أن تضمن الشراكات الحفاظ على حياد المنظمة وعدم تعريض سلامتها واستقلالها وسمعتها للخطر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون إشهار المصالح صريحاً للقيام بأعمال وضع السياسات والمعايير وإنتاج ونشر المعارف المدرجة في اتفاق الشراكة؛

(و) **خضوع جميع الأطراف للمساءلة مع تحديد مسؤوليات واضحة متفق عليها:** سيجري تصميم أنشطة الشراكة وتنفيذها بطريقة تكفل وجود مسؤوليات واضحة ومتفق عليها وخضوع جميع الشركاء للمساءلة؛

(ز) **الشفافية:** ستكون مبادرات منظمة الفاو/القطاع الخاص شفافة تماماً. وستتاح المعلومات المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها للجمهور ويمكن إدراجها في الوثائق التي تقدَّم للأجهزة الرئاسية في المنظمة. وفي حالات أنشطة الشراكة التي تكون السرية فيها ضرورية، أو تكون فيها المعارف المسجلة الملكية عاملاً، فيجوز أن يتم الاتفاق على استثناءات من الشفافية الكاملة على أساس معايير محددة بدقة واتفاقات صريحة؛

(ح) **الاستدامة:** ينبغي تخطيط أنشطة الشراكة بحيث تعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والاستفادة المثلى من موارد الشركاء. وينبغي أن تُدرج في تصميم المشاريع عملية متفق عليها بشكل متبادل لرصد وتقييم مشاريع الشراكة؛

(ط) **احترام الملكية الفكرية في توفير المنافع العامة:** سيجري تشاور واتفاق مسبقان بين المنظمة والشركاء من القطاع الخاص بشأن الأنشطة المحددة التي يمكن أن تُنتج مواداً خاضعةً لحقوق الطبع، أو براءات الاختراع، أو أي ولايات أخرى متعلقة بالملكية الفكرية؛

(ي) **المصداقية العلمية والابتكار:** ينبغي أن يكون من الممكن الدفاع عن أنشطة الشراكات على أساس أحكام علمية موضوعية. وسوف تعمل الفاو على تطوير هذا المبدأ على نحو أكبر لضمان حماية المصداقية العلمية.